مقدمة المؤلف

ارتبط ظهور الجرائم في عصر العولمة بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي وما حدث من تحول رأسمالي للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. وأصبحت الجريمة جزء أصيل من النظام الرأسمالي العالمي والانتصار المرحلي لنظام اقتصاد السوق المنفتح Marketization وتيار تحرير التجارة، وما ترتب على ذلك من الترابط الدولي في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية محلياً وعالمياً. فعلى المستوى العالمي حدثت تشابكات وعلاقات بين الإمبراطوريات المالية الكبيرة في الداخل والخارج وعلى المستوى المحلى تراجع دور الدولة وحدث قصور في دورها الرقابي والقانوني بالإضافة إلى دور النخب السياسية المحلية بعلاقاتها المشبوهة وأدى ذلك إلى تزايد الجرائم حتى أن بعض الجرائم أصبح من الصعب كشفها وملاحقتها وفي هذا السياق العالمي انتشرت الجرائم وانتقلت عبر الحدود والدول حتى أصبحت تتجاوز الحدود المحلية والإقليمية.

أي أن الجريمة لم تكن استثناء من ظاهرة العولمة التي شملت كل مظاهر الحياة والحقيقة أن الانتباه إلى ظاهرة تدويل الجريمة ليس جديداً بل يعود إلى منتصف

الخمسينيات عندما قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥م توجيه جانب من نشاط المجلس الاقتصادي لمكافحة الجريمة لأن ظهور شركات تعمل على نطاق قومي ودولي من أجل تعظيم الربحية Profit Maximization أدى إلى عقد اتفاقيات فيما بينها من أجل الاحتكار والتلاعب بالأسواق وممارسة عمليات غسيل الأموال القذرة وتكوين شبكات الدعارة الدولية والاتجار في المخدرات وانتهاك النظم الضريبية والجمركية وتجارة السلاح وتلويث البيئة وغيرها.

وإذا كانت جرائم الشركات وجرائم ذوي الياقات البيضاء قد ارتبطت بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي فإن انتشار جرائم الفقراء قد ارتبط أيضاً بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي بكل تناقضاته وما أفرزه من فقر وتهميش واستقطاب طبقي وبطالة وبخاصة في دول العالم الثالث.

وقد جاءت هذه الدراسة في تسعة فصول تضمن الفصل الأول بدايات التفسير العلمي للجريمة وقد استعرضنا فيه للتراث النظري المتعلق بالتفسير الميتافيزيقي للجريمة ثم المدرسة التقليدية. وقد تضمن الفصل الثاني استخدام المنهج العلمي في تفسير السلوك الإجرامي وذلك من خلال المدرسة الوضعية والتفسيرات البيولوجية للجريمة، بينما تضمن الفصل الثالث التفسير الاجتماعي الكلاسيكي للسلوك الإجرامي وذلك من خلال رواد علم الاجتماع مثل دوركايم وبارسونز وميرتون، كما عرضنا في الفصل الثالث للمداخل المختلفة في تفسير السلوك الإجرامي مثل المدخل الثقافي، وكذلك تفسير السلوك الإجرامي في ضوء رد الفعل الجمعي.

أما الفصل الرابع فقد عرضنا فيه للمفهوم الاجتماعي للجريمة وعرضنا للجريمة بين التعريف القانوني والتعريف الاجتماعي، وكذلك عرضنا لإشكالية تعريف جرائم ذوي الياقات البيضاء، كما تضمن هذا الفصل تصنيف الجرائم.

وقد تضمن الفصل الخامس التصورات الماركسية للجريمة، كما تضمن الفصل السادس التفسيرات الراديكالية للجريمة، وقد تضمن الفصل السابع جرائم الفقراء وهي دراسة ميدانية على حي فقير في محافظة القاهرة، وتضمن الفصل الثامن جرائم ذوي الياقات البيضاء وهي دراسة تطبيقية على جرائم شركات توظيف الأموال في مصر، وقد تضمن الفصل التاسع الجريمة السياسية.

وأتمنى أن أكون قد وفقت في استعراض التراث النظري المتعلق بسوسيولوجيا الجريمة مع توظيف هذا التراث النظري في الدراسات الميدانية التي قمت بها. وأتمنى أن يستفيد منه الطلاب في مجال علم اجتماع الجريمة. والله الموفق

المؤلف